الميثاق
تأسست عام ١٩٨٢م
العدد (١٣٧٦)
الاثنين ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٨هـ
الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٠٧م
رئيس التحرير
عبدالله هاشم الحضرمي
الميثاق.نت
www.almethaq.net
موقع إخباري يمني يومياً على شبكة الإنترنت
البريد الالكتروني
almethaq_1@hotmail.com

لهذه الأسباب المؤتمر يتمسك بتشكيل لجنة الانتخابات من القضاة

• حديث الساعة اليوم هو حول مسألة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات أما ما تناولته صحف المشترك وإعلامه من تخرصات وتكهنات وسرد وتحليل لفرضيات لا تمت للواقع والمنطق بصلة وإنما تعبر عن الابواق التي تعودت الاساءة للديمقراطية والوطن منجرة وراء مصالحها وأهوائها دون احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق السياسية لكافة أبناء الشعب ونحن ومن هذا المنطلق سنوضح بحقائق قانونية وواقعية لسلامة تشكيل اللجنة العليا من القضاة وعلى النحو الآتي:

ناصر محمد العطاره

أولاً الحقائق الدستورية والقانونية

تعتبر اللجنة العليا هيئة دستورية مستقلة تتولى مهمة الادارة والاشراف والرقابة على الانتخابات العامة والاستفتاء وفقاً لما جاء في نص المادة «١٥٩» من الدستور والتي تنص على: «أن تكون اللجنة العليا مستقلة ومحايدة» كما جاء بنص المادتين «٤١، ٤٢» من الدستور على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وأن لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية، كما أن اللجنة العليا للانتخابات قد نظمها قانون الانتخابات وحدد المهام المناطة والشروط والضوابط التي تحكم أعمالها وأعمال أعضائها وفقاً لما ورد لأحكام الباب الثالث من قانون الانتخابات في المواد من ١٩-٥٢، بحيث تكون اللجنة العليا مستقلة مالياً وادارياً وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس كافة المهام والاختصاصات المناطة بها باستقلالية تامة وحيادية كاملة ولا يجوز لأية جهة كانت التدخل في شئونها.

ثانياً، الوقائع العملية

من خلال ما تم استعراضه في البند أولاً ولكل من يتمعن في قراءة جميع النصوص المتعلقة بتشكيل اللجنة العليا وتحديد مهامها والشروط الواجب توافرها في أعضائها وكذلك سلامة الاجراءات المتخذة من قبلها والواردة في الدستور والقوانين النافذة سيجد وبالعين المجردة أن الاستقلالية والحيادية في أداء عمل اللجنة العليا لا تتوافر إلاّ من خلال تشكيلها من أشخاص غير حزبيين ولن يتأتى ذلك إلاّ من خلال اختيار أعضائها من أشخاص ليس لهم صلة بالعمل الحزبي، بالاضافة الى ضرورة توافر الكفاءات والخبرة فيهم باعتبار أن أعمال اللجنة العليا أغلبها ذات طابع اجرائي ولصيق بالقانون ونستطيع الجزم أن هذا لا يتوافر إلاّ من خلال اختيار اعضائها من القضاة لعدة اعتبارات منها:

أ- يعتبر القضاء سلطة مستقلة فعلياً ليس له أية صلة بالأحزاب، وذلك ما أكده الدستور بنص المادة «١٤٩» من أحكامه التي تنص على أن القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وادارياً.. والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وهذا ما يؤكده القانون الخاص بالسلطة القضائية الذي يوجب عدم خضوع القضاة خلال فترة عملهم لغير القانون.

ب- إن القانون قد حدد عدة شروط في من يتم تعيينهم في القضاء كما أوجب على القضاة عند ممارستهم لمهامهم الالتزام بالحيادية والنزاهة والتقيد الصارم بكافة الاجراءات والضوابط القانونية المنظمة لسير اعمالهم ومن خلال هذا يتضح أن النصوص الدستورية والقانونية قد تضمنت الأحكام التي من شأنها ارساء مبدأ حيادية واستقلالية القضاء مما يعني أن القضاة يتوجب عليهم التجرد التام عن الحزبية كشرط للانخراط في السلك القضائي وكذا خلال فترة عملهم، وذلك ما يعني أن من سيتم اختيارهم لعضوية اللجنة العليا متجردين عن الحزبية لأكثر من ١٥ عاماً بل ربما لم يسبق لهم الانتماء لأي حزب وهذا من الضمانات الكافية لتوافر الاستقلالية والحيادية.

ج- واضافة الى ما ورد بالبندين «أ، ب» من الضمانات القانونية فإن رجال القضاء يمتلكون الخبرة والكفاءة في مختلف القضايا والتي أغلبها ما هو متطابق بعمل اللجنة العليا ينطبق مع أعمال اللجنة العليا في ادارة القضايا والمساواة بين أطراف العمل السياسي باعتبار أن قضاة الاستئناف ومن بجانبهم من القضاة الأدنى درجة هم من يقومون بالفصل بين المنازعات والاختلافات بين أطراف العمل السياسي كبقية القضايا وهذا ما يؤكد مبدأ حيادية واستقلالية رجال السلطة القضائية وخصوصاً من الانتماء الحزبي مما يؤدي الى استقلالية وحيادية اللجنة العليا بكل معانيها وذلك عند تشكيلها من القضاة.

ثالثاً، الواقع العملي

إن التجارب الديمقراطية في أغلب دول العالم المتقدمة الناشئة في المجال الديمقراطي تأخذ بتشكيل اللجنة العليا من القضاء والحالة الشاذة هي المطالبة بتشكيلها من الأحزاب لأن ذلك يتنافى مع مبدأ استقلالية وحيادية اللجنة العليا ومن الغريب أن أحزاب اللقاء المشترك مجتمعة وبرموزها القيادية وبحسب ما نقرأ في خطابهم السياسي والاعلامي انهم يتعمدون الاساءة الى المؤتمر الشعبي العام والتنصل عن الاتفاقات المبرمة معهم وبالذات فيما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا من القضاة وفقاً للبند ١٢ من اتفاقية المبادئ والغريب أن حديثهم بالأمس والذي استهدف العملية الديمقراطية من خلال تشويههم للعملية الديمقراطية وتشكيكهم بنزاهة الانتخابات كون اللجنة مشكلة من الأحزاب..

ومن خلال ما سبق وحرصاً من المؤتمر للوفاء بتعهداته استجابة لقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعهود» والتي ابرمها مع أطراف العمل السياسي بموجب اتفاق المبادئ الموقع بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وتواصلاً لتحقيق أهدافه وبرامجه لتوفير مناخات وأجواء مناسبة لتكريس الديمقراطية باعتبارها الخيار الوحيد ولتوفير ضمانات أكثر نزاهة للانتخابات وللحد من الشائعات التي تروجها أحزاب اللقاء المشترك والتي امتدت الى تشويه صورة اليمن المشرق خارجياً وداخلياً وذلك باختلاق وقائع وفرضيات كيدية وكاذبة وترويجها باعلامهم الداخلي وبالوسائل المتاحة لهم على المستوى الخارجي ولكل ذلك عمل المؤتمر لإنجاز التالي وفقاً للقانون والدستور:

١- تنفيذ البند أولاً من اتفاق المبادئ بتقديم مشروع تعديل نص المادة ١٩ من قانون الانتخابات لمجلس النواب والذي بموجبه تم تعديل قوام اللجنة العليا باضافة عضوين الى عضويتها من قائمة المرشحين «١٥» السابق.. وكان المختارون من المنتمين لأحزاب اللقاء المشترك.

٢- الإعداد لتنفيذ البند «١٢» الفقرة «هـ» من اتفاق المبادئ حيث عمل المؤتمر ومن خلال لجنة الحوار على طرح مقترحاته الكفيلة باختيار اللجنة العليا من القضاة واعتبار ذلك ملزماً للأحزاب المتحاورة باعتبارها موافقة على اتفاق المبادئ وراعية له.

كما وأنه لا يجوز نقضه من قبل الأحزاب المحاورة لأن ذلك يتنافى مع المبادئ الدستورية والقانونية العرفية كون ذلك يعد مصادرة لحقوق الأحزاب الأخرى الموقعة معها على اتفاق المبادئ وتنافياً مع احترام المواثيق والعهود وتراجعاً عن الأسس الديمقراطية والشراكة السياسية حيث وقد عمدت أحزاب اللقاء المشترك الى تهميش كافة اطراف العمل السياسي وسعت الى فرض رغباتها المتمثلة في مطالبهم التي منها تشكيل اللجنة العليا من الأحزاب المتحاورة فقط بل أن الغريب أن بعض مقالات اعضائهم ورموزهم قد اساءت الى الأحزاب التي وقعت معها اتفاق المبادئ.

والمؤتمر يدعو القيادات المخلصة للوطن من المنتمين لأحزاب المشترك الوقوف بمسئولية والحد من الشائعات واستغلال وسائل غير مشروعة لممارسة العمل السياسي والتي من شأنها قلب الحقائق واثارة السكينة العامة.

• رئيس الدائرة القانونية بالمؤتمر

نواب لايمثلون الأمة

□ بعد ان تنصلت أحزاب اللقاء المشترك من تطبيق وتنفيذ اتفاق المبادئ.. وخصوصاً رفضها تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة وكذلك محاولاتها إلغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة وحصر ذلك الحق على الأحزاب الممثلة في البرلمان فقط.

نجد ان نواب أحزاب المشترك في البرلمان كذلك يعلنون نهاراً جهاراً انهم يمثلون أحزابهم ويعبرون عن وجهة نظرها فقط.

وخلال شهر واحد هاهي أحزاب المشترك ترفض تنفيذ اتفاق المبادئ والنواب المنتمون اليها يخالفون الدستور والقانون ويعلنون تفضيلهم لأحزابهم عن تمثيل الأمة في البرلمان.

المؤتمر بمصر يحيي ذكرى الاستقلال

□ «نوفمبر من تحرير الوطن الى تحقيق الوحدة- الثوابت والديمقراطية» عنوان الندوة التي نظمها فرع المؤتمر الشعبي العام في جمهورية مصر العربية بمناسبة عيد الاستقلال الوطني حيث ناقش المشاركون ذكرى الـ٣٠ من نوفمبر كحدث فاصل بين عهدين مختلفين في تاريخ شعبنا اليمني والذي جاء بعدها أهم الانجازات التاريخية في بناء اليمن وهي اعلان الوحدة في عام ١٩٩٠م.. وتناولت الندوة واقع المرأة اليمنية منذ بلقيس وأروى ومساهمتها في ثورتي سبتمبر واكتوبر وصولاً الى عهد الوحدة المباركة التي زادت فيها حصة المرأة في المشاركة السياسية والمشاركة في الهيئات المنتخبة ومراكز صنع القرار وتطرقت مبادرة فخامة رئيس الجمهورية بتخصيص ١٥٪ من المقاعد النيابية للقطاع النسوي.

وصاحب الندوة معرض صور لما قبل الثورة وزمن الاستعمار وخروج المستعمر وفرحة اليمنيين بالانتصار.

المشترك يقاطع

□ المقاطعة الشعبية لأحزاب المشترك امتدت لتجد تجاوباً كبيراً لها بين قواعدهم.. فقد تسببت تلك المقاطعة بالاطاحة برئيس الهيئة التنفيذية في أمانة العاصمة الذي ينتمي الى جماعة الناصريين بعد احجام أعضائهم عن حضور المهرجان الذي فشل الخميس الماضي ولم يحضره إلاّ أربعون شخصاً.

أكيد غداً سيبدأ أعضاؤهم بجمع توقيعات لعزلهم عن المجتمع ايضاً..

زامل

قد كان شعبي في التفرق والشتات
والحرب مسعورة على كل السفوح
وبعد ما دوّن دروسه والعظات
قد قام عقّاله بتضميد الجروح
بالاتفاقيات في كل الجهات
أعلام وحدتنا على العَليا تلوح
ثبَّت لنا الوحدة وصاح لا للشتات
لا للتفرق لا لتجديد الجروح
وقل لمن يحقد ويستخدم لغات
شعب اليمن يعرف سلوكه والطموح

• هشام صادق النجار

SMS

□ البطائق الشخصية الجديدة وبطائق البصمة والصورة رغم التقنيات المتطورة لاصدارها بالشكل التي صدرت به والمبالغ المالية الهائلة التي تنفق عليها.. إلاّ أنها - ورغم الفترة القصيرة لصدورها- أظهرت عدم قدرتها على تحمل الدحس والاحتكاك اذا وضعت في الجيب.. حيث وجدنا بطائق من هذا النوع بدأت تزول الكتابة من عليها.فهل هذه البطائق بحاجة الى أن يكتب عليها: «الرجاء وضع البطاقة في مكان آمن»!!

■■■

□ رغم مرور أشهر على انتظام الدراسة في عموم مدارس الجمهورية إلاّ أن مشكلة اكتمال المنهج الدراسي تظل المشكلة الأكثر استمراراً في العملية التعليمية.

الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاشكالية في التحصيل العلمي لدى الطلاب بحاجة الى وقفة جادة من قبل قيادة وزارة التربية والتعليم.. فهل سيفعلها معالي الوزير؟!.

■■■

■ معلومات رسمية تؤكد ان اليمن تخسر شهرياً أكثر من ملياري ريال بسبب السجائر المهربة التي تدخل البلاد..

أين دور الجهات المسئولة ومتى سيتم الوقوف بجدية أمام هذه المشكلة خصوصاً وان السجائر المهربة انتهت صلاحياتها قبل أربع سنوات.. وهذا هو الأخطر.

إلى رئيس نيابة استئناف إب!

□ بعد مرور أكثر من شهر ونصف على حادثة التقطع والنهب التي تعرض لها المهندس فواز ناجي العميسي من قبل عصابة مسلحة قامت بالاعتداء عليه ونهب سيارته وما بحوزته من أجهزة وأموال إلاّ أنها مازالت فارة رغم التوجيهات الصادرة بإلقاء القبض عليها وتقديمها للعدالة، سواء منهم الذين ألقي القبض عليهم وتم اطلاق سراحهم من قبل النيابة دون التحقيق معهم أو الفارين..!

الصحيفة لديها كافة الوثائق التي تناشد الأخوين رئيس نيابة استئناف إب ومدير أمن المحافظة بسرعة إلقاء القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع. عملاً بتوجيهات النائب العام.

هل تتعايش الديمقراطية مع الشمولية..؟

□ من الأخطاء السياسية القاتلة للأنظمة الديمقراطية هو ان تعتقد انه من الممكن ان تتعايش مع عتاولة العهود الشمولية.. فرهان كهذا خسائره كارثية تضطر حركة التاريخ لتغيير مسارها اجبارياً، في محطات يعد التوقف فيها مغامرة انتحارية..

اننا لانحتاج الى أدلة على النهايات المأساوية للعديد من الأنظمة الديمقراطية التي سقطت في انقلابات غادرة لنوردها هنا اليوم، لأن ثمة حقائق أفرزها الواقع اليمني تعطينا مؤشرات لوعورة الطريق التي نسير فيها إذا ماظللنا نعتقد ان مظلة الديمقراطية ستقينا مؤامرات القوى الظلامية وأعداء الحرية والديمقراطية والوحدة والجمهورية..

محمد انعم

□ إن الديمقراطية هي الخصم اللدود للشموليين الأشرار الذين يتحينون الفرص للانقلاب على مؤسساتنا الديمقراطية.. وان بظل المؤتمر يراهن على أحزاب ألفت اشعال الحروب والفتن وسفك الدماء وممارسة القمع والاستبداد والطغيان، ويعتبرها شركاء في تطوير النهج الديمقراطي في البلاد، ففي ذلك خطأ استراتيجي ومجازفة سياسية غير محمودة العواقب.

□ إن المشكلة المثارة اليوم ليست في تنصل أحزاب المشترك عن اتفاق المبادئ، بل في رفض تلك الأحزاب للديمقراطية والتعددية في البلاد بشكل عام، باعتبار هذا النهج ومؤسساته القائمة تتعارض مع معتقداتهم وثقافتهم وأيديولوجياتهم التي يؤمنون بها.

فلا ندري كيف يمكن لكبار رؤوس مليشيات النظام الشمولي و«الاخونجي» الذين كانوا يقيمون «مونديال» دامياً ضد شعبنا كل بضع سنوات، أو أحزاب ارتبطت نشأتها بثقافة الانقلاب والتآمر.. لاندري كيف يمكن ان يكونوا شركاء في مسيرة البناء الديمقراطي.

□ نعم.. المشكلة لم تعد في لجنة الانتخابات وممن تشكل.. إنما هي أكبر من ذلك بكثير، وهنا صار من حق الشعب ان لايكون بعيداً عما يجري فمن حقه ان يعرف ماذا تريد أحزاب اللقاء المشترك.. وما مطالبها.. وأهدافها الحقيقية؟

ان المؤتمر الشعبي العام يتحمل مسئولية وطنية وتاريخية باعتباره التنظيم الذي نال ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة.. والواجب عليه اليوم عدم حصر المشكلة في اطار تشكيل لجنة الانتخابات فحسب، ويتناسى ان أحزاب المشترك لا تؤمن بالوحدة اليمنية وصارت تطالب جهاراً نهاراً العودة باليمن الى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، كما انه من الخطأ ايضاً ان تظل المؤسسات الدستورية غير شرعية عند هذه الأحزاب.. واكراماً للديمقراطية يتم تجاوز هذه الانتهاكات.. فهاهي السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، ولجنة الانتخابات، ونتائج الانتخابات كلها باطلة وغير شرعية من وجهة نظرهم.. فيما تواصل أحزاب المشترك التحريض لتكريس ثقافة الانفصاليين القدامى وترهيب الاستثمار، وعرقلة المشاريع التنموية عبر اثارة الأعمال التخريبية، التي تتعارض مع الأساليب الديمقراطية.. ومع ذلك فقد صار من البدهي التمييز: هل الحوار يجري مع فرقاء في العمل الوطني أم مع أعداء ألداء..؟!